القضايا الاجتماعية الكبرى

في العالم العربي

للدكتور عبد الرحمن شهبندر

معرض المذاهب السياسية

— ٢ —

﴿السياسة والدين في القرون الوسطى﴾ من أهم ما خلفته القرون الوسطى من النظريات السياسية اصرارها على ان تكون الاخلاق عنصراً قوياً في سياسة الدولة فلا تتجرد اعمال السياسيين من تلك السلطة الوجدانية التي يؤدي فقدها الى ما نعانيه اليوم من السياسة المادية التي لا روح فيها او كما يقال ان السياسة عموماً ولا سيما سياسة البسطة والتوسع لا دين لها. ولكن الناس في تلك الايام افرطوا جد الافراط في ادخال الدين في كل ناحية من نواحي حياتهم فكانوا يأكلون في الدين ويشربون وينامون في الدين فلا جرم ان تكون السياسة ايضاً باباً من ابواب الدين وان تعالج شؤون البشر الدنيوية في فصل من فصوله كما تعالج شؤونهم الاخروية. قال الاستاذ (كول) «وكان الرجل المفكر من اهل القرون الوسطى — وقد بنى مذهبه السياسي على ما تدعيه الكنيسة العالمية من حقها في تسيير الناس على السنة الفوية — يعالج كل قضية من القضايا السياسية والاقتصادية كأنها قضية اخلاق لاهوتية. ويتجلى هذا الامر في الشؤون الاقتصادية في تلك القوانين المنمقة التي تحرم الربا الفاحش وتعين الاحوال التي يحصل فيها الرجل المسيحي على الربح العادل، وفي الشؤون السياسية في السعي لاستمداد جميع السلطة التي تتمتع بها الدولة وجميع القواعد التي تقوم عليها الطاعة في الرعية من مشيئة الله كما هي متجلية في التوراة والانجيل وفي الملهمات التي هبطت على قلب الكنيسة فنطقت بها، وقد تسربل الادراك السياسي الناهض عند اهل القرون الوسطى بسربال الدين الموحى به والتي هذا الادراك على الآراء المقتبسة من ارسطو ومن الشريعة الرومانية اجازة الكنيسة وتصديقها»

﴿نيكولو مكيافللي﴾ : ومن الرجال الذين نشأوا في اواخر القرون الوسطى وكتبوا في السياسة على طريقة مبتكرة رجل يدعى (نيكولو مكيافالي) — (١٤٦٩ — ١٥٢٧) وهو صاحب كتاب الامير الذي نقله الى العربية الاستاذ محمد لطفي جمعة — وقد عالج فيه القضايا السياسية بنظريات جديدة لا دخل للدين فيها خلاصتها شرح الطرائق الشيطانية التي تمكن الرجل الطموح من التربع على العروش والقبض على الصوالج فنصح بعض الامراء في ايطاليا بان يسيروا

في سياستهم على منهج دنيوي صرف من حيل ودسائس ونفق لم يسبق لها مثيل حتى ان سلطاناً قاهراً عاش في القرن العشرين مثل السلطان عبد الحميد لما ترجم له هذا الكتاب استغواه كثيراً فكان يسترشد به في المدلهمات . وفي عقيدتي ان كتاب «الامير» هذا هو الاثير السياسي الذي تسير عليه الدول المستعمرة في الشرق : فالمن تفريق بين الاهلين وتسليط طبقة منهم على طبقة اخرى واستنزاف دمائهم جميعاً واخضاعهم للسلطة المحتلة وصرف اذهانهم عن غرضهم الاسمى الا صفحات من هذا الكتاب الغريب كتبت في اوائل القرن السادس عشر (١٦١٣) ونشرت في القرن العشرين . فمكيافللي هو بهذا المعنى رسول المستعمرين الامين وقد علمهم كيف يحفرون هوة سحيقة بين السياسة والاخلاق وكيف يسوغون غاياتهم بجميع الوسائط مهما كان نوعها وان يشيدوا سلطانهم القاهر — كما يفعل الامير الطموح المجرد من العواطف الانسانية — بالقوة والخداع والقسوة والمراآة والتظاهر بالغيرة الكاذبة

والظاهر ان استحكال المطامع البابوية وحرصها على الاستئثار بالسلطة الدنيوية استئثارها بالسلطة الاخروية وعرضة ايطاليا في تلك الايام للتنازع الداخلي بين صغار الامراء وضعاف الجمهوريات والغزو من الخارج كل ذلك خلق في نفس (مكيافللي) شعوراً بالحاجة الى اسس سياسية جديدة تسير عليها ايطاليا فيتجدد شبابها ويستقيم امرها وتتحقق وحدتها وتتم سيادتها

ولكن سياسة (مكيافللي) البعيدة عن الدين لم تؤثر في الخطط التي اختطها زعماء الحركة الاصلاحية الدينية في القرن السادس عشر اقل تأثير ، ولئن كان هذا الاصلاح ثورة على البابوية وسلطانها المزدوج فهو مع ذلك لم يخرج قيد انملة عن سلطة الدين لان اتباع (لوثر) و (كالفن) الزعيمين المصلحين الكبيرين اختاروا الميدان الديني لمبارزة البابوية وصراعها ، لا جرم ان احتاج (لوثر) في مقاومته طموح البابا الرمي الى مناصرة الامراء والملوك وسائر اصحاب المصالح الدنيوية والاستمساك بالدول السياسية الناشئة والاعتماد على امرائها وقد عطف هؤلاء عليه وحدبوا على طريقته المستحدثة لتكون سلطتهم مطلقة في وجه كل من ينازعهم فكان الحرية الدينية التي الحّ (لوثر) في ان يتمتع بها كل فرد بحسب وجدانه آلت الى تأييد السلطة الاستبدادية في الملوك . اما (كالفن) في سويسرا فقد نحا نحواً آخر اذ جمع في طريقته بين السلطتين الدينية والدنيوية ورأى من الواجب المحتم ان يقيم دولة سياسية تؤيد الدولة الروحانية فكان في البروتستانية اشبه شيء بالبابا في الكثلكة وكانت دولته ارستقراطية خاضعة لطبقة القديسين خضوع الدول الحاضرة للرأسماليين ، على انها في التحليل النهائي كانت قائمة على تأييد الشعب فهي بهذا المعنى ديمقراطية . وقد تركت اثراً ظاهراً في تلك الايام اذ شجعت من حكم ذاتي واستقلال محلي في الانحاء التي لم تتمكن فيها من انشاء حكومة على الاسس التي ترتضيها وبهذه الواسطة روّجت فكرة الاستقلال الذاتي وساعدت على الخلاص من حكم البابا في احداث دولة عالمية شاملة تخضع للكثلكة وخليفة بطرس في رومية . ولكن (كالفن) كان يحم

بثورة اخلاقية تقوم بها الدولة والكنيسة متحدتين ويكون قسط الكنيسة فيها متفوقاً له القدح المعلى . وقد رد على هذه الآراء « القروسطية » (نسبة الى القرون الوسطى) الكاتب الانكليزي (ريتشارد هوكر) المتوفى سنة ١٦٠٠ بما يستحق ان يكون درساً عميقاً وعظة بالغة لبعض الدول العربية في ايامنا . وانه لمن المؤسف ان نشعر ونحن في القرن العشرين بحاجة الى دروس في السياسة نتلقاها من كتاب القرن السادس عشر . فما ذهب اليه (هوكر) ان هنالك فرقاً جلياً بين السنة الطبيعية — وهي الناموس الطبيعي — وبين السنة الايجابية . فتلك ازلية ثابتة لا تتغير وهذه تتبدل بحسب الحاجة الخارجة والمصلحة الطارئة وكل الحكومات في نظره قائمة على السنة الايجابية وتابعة لاحكامها فهي اذن قابلة للتبدل بحسب الاحوال المستجدة . اما كيف تطبق السنة الايجابية وكيف تتعين فهذا يحتاج الى العقل مستنيراً ومستقوياً بكل نوع من انواع العلم والاختبار والتمرين . وقال ان الاحوال تتطلب نظاماً دينياً سمحاً يتسع الناس ويضم تحت جناحيه جميع الانكليز الصالحين . وعنده ان اتباع (كالفن) اخطأوا في محاولتهم ان يستخرجوا من الكتاب المقدس الاوامر والنواهي التي تسيطر على سيرة الافراد في جميع الاحوال دينية كانت ام دنيوية . فالدنيا اشكال والوان واوضاعها فنون . وفيها مجال متسع يجول فيه الانسان بحريته من غير قيد سماوي ليعين الخطة التي يسير عليها بموجب المقتضيات الزمانية والمكانية تحت سلطان الناموس الطبيعي والعقل الدائم

﴿توماس هوبس﴾ ومن اشهر الكتاب الاوربيين الذين كتبوا في السياسة (توماس هوبس) الحكيم الانكليزي المتوفى سنة ١٦٧٩ فقد ذهب الى أن الدولة مؤسسة قد عملها الناس بمحض قواهم العقلية . فهي من صنع ايديهم ونتيجة اختباراتهم لأن اول حاجة ماسة احتاج اليها المجتمع هي النظام او القوة ذات السلطة المطلقة لتطبيق هذا النظام ، والسبب الداعي الى هذه الحاجة الاضطرارية هو الحالة التي وجد عليها الناس في الطبيعة منذ تألف مجتمعهم . وخلاصتها انهم في حرب معلنة من الجميع على الجميع ولا سبيل الى النجاة من هذا الشر المستطير الا بالالتجاء الى حفظ النظام وتطبيق مفاصل العدل ، اذن فالدولة هي سلطان قائم على اساس « المقاولة الاجتماعية » التي نجد لها مثيلاً يقربها من الاذهان بالمقاولات التي تعقد في الاسواق التجارية والصناعية بين المتعاملين لمصلحتهم جميعاً

ان السلطة القوية المطلقة هي الاداة التي تنفذ هذه المقاولة الاجتماعية « او هذا العقد » وعليها تتوقف وحدة المجتمع صحيحة غير متفرقة . ومع ان هذه النظرية لا تستند الى الاستقراء ولا يوجد في تاريخ الانسان الخالي ما يؤيدها او يدل على ان الروابط السياسية في الدولة حبكتها ايدي المفكرين بمحض قواهم العقلية فقد أثرت في الشؤون السياسية أثراً بليغاً خصوصاً في صوغ الدساتير ولا تزال تفعل ذلك الى يومنا هذا . ومن اظهر آثارها ما ذهب اليه بعض أئمة المشترعين امثال (اوستن) واتباعه من الوجهة الشرعية من جعل سلطان الدولة سلطاناً

مطلقاً لاحد له غير قابل للتجزئة. قال الاستاذ (كول): ثم ان سقوط النظرية المشهورة القائلة بحق الملوك الالهي غادرت « السلطة المطلقة » التي دعا اليها (هوبس) من غير اساس نظري ترتكز عليه . ولكن هذه السلطة والحق يقال ليست وقفاً بالضرورة على حاكم واحد مفرد بل هي ملك الحكومة مهما كان شكلها . وقد فضل (هوبس) الحكومة الملكية باعتبارها اقدر على حفظ النظام غالباً الا انهُ لاحظ ان مذهبه ينطبق ايضاً على السلطة المطلقة للحكومة الارستوقراطية او للحكومة الديموقراطية كما يجوز ان ينطبق على الحكومة الملكية. وجوهر هذا المذهب ان للحكومة كائناً شكلها ما كان السلطة المطلقة على جميع الرعايا

﴿جون لوك﴾ ثم حدثت الثورة الانكليزية المشهورة في سنة ١٦٨٨ وكان حكيمها البارز وكاتبها البليغ (جون لوك) المتوفى سنة ١٧٠٤ وصاحب كتاب « الفهم البشري » فقد بدأ رأيه بتحديد سلطة الحكومة وحصرها في حماية الارواح والاموال والدفاع عن الحرية . وعنده ان المجتمع وضع طبيعي بالنسبة الى الانسان ، وان قواعد السياسة تستخرج من الشريعتين الالهية والطبيعية لا كما فعل استاذه (هوبس) الذي جعلها وليدة الادراك الانساني فقط وهذا يباعد بين الانسان والطبيعة المحيطة به . وقد تناول (لوك) من استاذه فكرة (المقاولة الاجتماعية) وعلى نظرياته بنى شكلها . وكلاهما يقول ان المجتمع البشري قائم على مقاولة معقودة بين افراده وهذه المقاولة نافذة ما قبلوها . غير ان (هوبس) يرى ان الشعب بتنصيبه سلطاناً على نفسه قد تنازل له وخلفائه من بعده عن حقوقه تنازلاً ابدياً فكأن المقاولة هي تنصيب الحكومة ليس الا . اما (لوك) فقد نحا نحواً آخر اذ قال ان الشعب لن يتنازل عن حقوقه الى الابد بمجرد استصناعه حكومة بل يبقى في المرجع النهائي صاحب الكلمة العليا والسلطان النافذ مع صلاحية ثابتة تخوله في كل حين ان يسترجع الحكومة التي اسسها وان يلغيها اذا هي خانت الامانة التي وضعها في عنقها . وهكذا يتجلى الفرق بين السلطة المطلقة التي قال بها (هوبس) وبين السلطة الدستورية المحدودة التي قال بها تلميذه (لوك) فكانت تفسيراً نظرياً للاعمال التي انجزتها الثورة الانكليزية في سنة ١٦٨٨ ولا حاجة بنا الى تذكير القارىء ان مثل هذه الافكار السياسية هي التي حفزت العثمانيين الى انقلابهم في سنة ١٩٠٨ كما حفزت الايرانيين حيرانهم ولا تزال تحفز أمماً شرقية شتى في خصوماتهم الداخلية والخارجية

﴿جان جاك روسو﴾ انتقلت نظرية « المقاولة الاجتماعية » من انكلترة الى القارة ومن قالبها واتخذها تعليلاً صالحاً للمجتمع (جان جاك روسو) الحكيم الفرنسي المتوفى سنة ١٧٧٨ فقد نقلها عن (هوبس) و (لوك) واخذ معها من الاول قوله ان السلطان غير محدود ولا يقبل التجزئة وانه ينشأ في المجتمع حالما تعقد « المقاولة الاجتماعية » ومن الثاني تفريقه بين السلطان والحكومة وهذا التفريق يترك القوة العليا بيد الشعب باعتباره سلطاناً ويجعل الحكومة مشتقة منه وهي ابداً خاضعة لارادته . بيد ان (روسو) يختلف عن (لوك) بجعله هذا السلطان الشعبي — وهو سلطة

الجمهور — عاملاً ايجابيًّا نشيطاً له قسطه العظيم في القيام باعمال المجتمع لا واقفاً موقفاً متفرجاً سلبيًّا كما كان اذعان لمشيئة الحكومة . وهكذا نرى نظرية « العقد الاجتماعي » قد اصبحت على يد (جان جاك روسو) نظرية ديموقراطية من الاساس وأصبح الحق للشعب ان يحكم حقيقة كما يحكم اسماً . وذهب في تصوير هذه النظرية الى ما يشبه الحالة ايام «الدولة البلدية» التي عرضنا لها على عهد الاغريق يعني ان تكون المدينة او احدة دولة مستقلة بذاتها وتكون شؤونها بيد جميع أهلها مباشرة لا ذكر للنواب في ذلك بل الافراد جميعهم يقضون ويمضون باشخاصهم ، فليس في مذهب هذا الحكيم ما يسوّغ بناء الامبراطوريات المتسعة الضخمة على اساس مشروع كما هو الحال في عصرنا لان ذلك يقتضي تأليف المجالس النيابية في حين ان السلطان الشعبي في نظره لا ينتقل لا بالانتداب ولا بالتنازل بل يبقى وقفاً على الشعب أو ملكاً ملازماً له . ولئن لم يؤثر هذا المذهب تأثيراً كليًّا في اضعاف الامبراطوريات التي اخذت تنمو في القرن الثامن عشر فقد احدث انقلاباً خطيراً في تفهيم الناس ان ارادة الشعب هي التي تحلّ وتعقد وانها الاساس الذي تبنى عليه الدولة ، اذن «فالارادة العامة» التي يجمعها القول المأثور « اسرات الخلق اقلام الحق » هي الثمرة الناضجة لمذهب « العقد الاجتماعي » كما تحوّل على ايدي (جان جاك روسو) . ويتجلى هذا التأثير خير التجلي في الثورة الاميركية لان القواعد الاولى التي بنيت عليها هي قواعد مستخرجة من هذا المذهب

ثم حدثت الثورة الفرنسية الكبرى فكان بيانها عن حقوق الانسان مستقىً من (مونتسكيو) وكتابه (روح الشرائع) ومن (لوك) وفكرته في وجائب الدولة ومن (روسو) واصراره على ان يكون السلطان الشعبي سلطاناً نشيطاً عاملاً لا شأن للسلبية فيه ، والظاهر ان روحه المتحمسة الوثابة كانت تنفعل من خمول الناس حواليها ومن وقوفهم وقفة المتفرج على الطوارىء المستحدثة تدفعهُ الى هذه الحملة المنكرة على الجمود كما تدفع كل مصلح اليوم في كثير من انحاء العالم العربي حيث معظم الناس يقنعون من محاربة الكوارث النازلة على رؤوس امتهم مثلاً باساءتهم فهم ما ورد « اللهم حوالينا ولا علينا » كأن المرء بحسب هذا التفسير المغلوط اذا رأى الشر في جيرانه وليس في بيته يسلم في النهاية من الشر او ان السنة النيران اذا اندلعت لا تتجاوز بيوت الظالمين الى الصالحين . فاين «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» من مثل هذا الموقف البارد ؟ واني لاعجب كثيراً من الذين اتخذوا الدفاع عن الاخلاق صناعة لهم كيف يعدون مذنباً من يقف متفرجاً على مسلوب ولا يلتصره ولا يعدون مذنباً من يرى أمة بأسرها تذبح كالشاة على قارعة الطريق في رابعة النهار ولا يحرك لسانه ببنت شفة في الدفاع عنها

وما اجمل تلك العظة البالغة التي كان يكررها رئيسنا المرحوم (مورد بلس) : « اللهم أغفر لنا ذنوبنا السلبية وذنوبنا الايجابية » وادفع عنا شر خطيئة ارتكبناها باقدامنا على فعلها أو لم نرتكبها بوقوفنا متفرجين على فاعليها من المجرمين الظالمين